فضائح الأشعرية



للشيخ محمد بن عبد الوهاب

وقال أيضاً رحمه الله :

الأولى: يجوزون على الله أن يأمر بكل شيء ، ويفعل كل شيء ، وينزهونه عن حقائق أسمائه وصفاته ، ولا يتم التوحيد إلا به . الثانية : وينهون عن تصديق الرسل فيما أخبروا به ، ويقلدون طواغيتهم فيما يخالف العقل والنقل ، ويقولون : هم أعلم . الثالثة : يفتون بحمل كلام العامي في العقود على شواذ اللغة ، التي لم تخطر بباله ، ويحرفون كلام الله المحكم ، وكلام رسوله الواضح على غير مراده . الرابعة : ويحيلون الجواب ، على من مات أو غاب ، وهو أوغل منهم في الارتياب .

الخامسة: ويدعون كمال العلم والإحاطة، ويصرحون أنهم لا يفهمون منه كلمة واحدة. السادسة: ويجزمون بصحة الاجماع، ويكفرون من خالفه، ويقولون: مذهبنا بخلافه، وهو أحكم. السابعة: والعلم المفروض عليهم يحرمون طلبه، وعلومهم التي يدأبون فيها، خيرها ما حرم عليهم السؤال عنه.

الثامنة: ويتكلمون بما يقتضي الاحاطة بعلم الله وحكمته في خلقه وأمره ، وما ظنوا أنه خلاف الحكمة ، قالوا: لا يفعل لحكمة ، بل لمشيئة ، فإذا رأوا من طواغيتهم خلاف ما أصلوا

لهم من القواعد سلموا لهم ، وقالوا : هم أعلم . التاسعة : ثم يتناقضون ، فيتكلمون في شرعه بالتعليل الباطل ، ويولدون عليه ما شاؤوا .

العاشرة: ويتكلمون في عصمة الأنبياء بما يضحك العاقل، ويوسعون الكلام فيه، ويفردونه بالتصنيف، والنوع الذي انعقد الاجماع على العصمة فيه وهو حظهم ونصيبهم لل يلتفتون إليه، بل يحرمون الالتفات إليه، ولوصح كلامهم في الأول فلا تعلق له بهم.

الحادية عشر، ويقولون: الأصول التي يكفر مخالفها، هي: التي تعلم بالعقل، وما لا فهي الشرعيات؛ وهذا تناقض؛ فإن الكفر: إنكار السمعيات، ولا يعرف إلا بها؛ ومن تدبر هذا عرف أنهم شر من الخوارج، الذين علقوا الكفر بمخالفة الكتاب، ولكن غلطوا.

وهؤلاء الذين علقوه بغيره: اتفق السلف على أن قولهم شر من قول الخوارج ، وارتكبوا معه أربع عظائم:

الأولى: رد نصوص الأنبياء. الثانية: رد ما وافقها من العقل. الثالثة: جعل ما خالفها أصولاً للدين. الرابعة: تكفيرهم، أو تفسيقهم، أو تخطئتهم من خالفها واتبع الأنبياء؛ وقد أمرنا أن نتدبر القرآن، ولا يكون إلا إذا كان بيناً.

فأما إن احتمل معاني ، ولم يبين المراد ، لم يمكن أن يتدبر ، ولهذا تجد من زعمه قد اشتمل كلامهم من الباطل على ما لا يعلمه إلا الله ، بل فيه من الكذب في السمعيات ، نظير ما فيه من الكذب في السمعيات ، نظير ما فيه من الكذب في العقليات، بل منتهى أمرهم إلى القرمطة في السمعيات ، والسفسطة في العقليات ، وهذا منتهى كل مبتدع خالف شيئاً من الكتاب والسنة ، حتى في المسائل العملية ، والقضايا الفقهية .

الثانية عشر ، والتوحيد عندهم : انكار صفات الكمال ، ونعوت الجلال ، والشرك اثباتها ، ودينهم اتخاذ أكابرهم أرباباً من دون الله .

الثالثة عشر: ويزعمون أنهم ما عظموهم إلا لأجل الله ، ثم يستخفون به ، ويسبونه مسبة ما سبها إياه أحد من البشر . الرابعة عشر: ويزعمون أن فعلهم تعظيم وإجلال للأنبياء والصالحين ، وهم بذلك يكذبونهم ، ويكفرونهم ، ويستجهلون من صدقهم وآمن بهم ؛ وهذا ، والذي قبله : من أعجب العجاب !!

وقال في بعض تقاريره: اعلم رحمك الله أن الإيمان الشرعي، هو الإيمان بالأصول الستة؛ فمن الإيمان بالله الإيمان بالكتب التي أنزل الله، والإيمان بالرسل الذين أرسلهم الله، ومن الإيمان بهم: معرفة مراد الله في إرسالهم، كما قال تعالى: (كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين

ومنذرين) الآية [البقرة : ٢١٣].

وأما الحكمة الأخرى، فذكرها أيضاً في غير موضع؛ منها قوله تعالى : (إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده) إلى قوله : (لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) [النساء : ١٦٢ – ١٦٥] فقوله : (مبشرين ومنذرين) وقوله : (لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) هما حكمة الله في إيجاد الخليقة ، وإليهما ترجع كل حقيقة ، فالواجب على من نصح نفسه : أن يجعل معرفة هذا نصب عينيه.

ومن تفاصيل هذه الجملة: أن الناس اختلفوا في التوحيد، فجاءت الكتب والرسل، ففصلوا الخصومة بقوله تعالى: (ولقد بعثنا في كل أمة رسولاً أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت) [النحل: ٣٦] وقوله تعالى: (وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً) [الجن: ١٨] فشملت: أصل الأمر، وأصل النهي، الذي هو معنى شهادة أن لا إله إلا الله.

الثانية: أن الذين أقروا بالتوحيد، والبراءة من الشرك، اختلفوا: هل توجب هذه العداوة والمقاطعة؟ أوانها كالسرقة والزنا؟ فحكم الكتاب بينهم بقوله: (لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم) الآية [المجادلة: ٢٢] وقال على الله الله الله الله ولي الله والمؤمنون».

الثالثة: أن الذين أقروا بأن الشرك أكبر الكبائر، الختلفوا: هل يقاتل من فعله إذا قال لا إلّه إلّا الله؟ فحكم الكتاب بقوله: (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) [الأنفال: ٣٩] وقوله: (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) الآية [التوبة: ٥].

الرابعة: اختلفوا في الجماعة والفرقة؛ فذهب الصحابة ومن تبعهم: إلى وجوب الجماعة وتحريم الفرقة، ما دام التوحيد والإسلام؛ لأنه لا إسلام إلا بجماعة؛ وذهب الخوارج، والمعتزلة: إلى الفرقة، وإنكار الجماعة؛ فحكم الكتاب بقوله: (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) [آل عمران: ١٠٣].

الخامسة: اختلفوا في البدع ، هل يستحسن منها ما كان من جنس العبادة ؟ أم كل بدعة ضلالة ؟ فحكم الكتاب بينهم ، بقوله تعالى: (وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله) [الأنعام: ١٥٣] وقوله: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي ، عضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة » فذكر عليه أن ما حدث بعده فليس من الدين ، وأنه ضلالة .

السادسة: أنهم اختلفوا في الكتاب، هل يجب تعلمه، واتباعه على الآخرين؟ لإمكانه، أم لا يجب؟ ولا يجوز العمل به لهم؟ فحكم الكتاب بينهم بالآيات التي لا تحصى؛

منها قوله: (وقد آتيناك من لدنا ذكراً، من أعرض عنه فإنه يحمل يوم القيامة وزراً) [طه: ٩٩ ـ ١٠٠] وقوله: (و من يعش عن ذكر الرحمن نقيض له شيطاناً فهو له قرين) [الزخرف: ٣٦] وقوله: (ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا) الآية [طّه: ١٢٤].

السابعة: اختلفوا في العالم رفيع المقام في العلم والعبادة، إذا عمل تابع النص بخلافه، هل يجوز أم لا، فقيل: نعم، من قلد عالماً لقى الله سالماً؛ فحكم الكتاب بقوله: (اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلاً ما تذكرون) [الأعراف: ٣] وقوله: (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله) الآية [التوبة: ٣١] وقوله: (يعرفونه كمايعرفون أبناءهم وإن كثيراً منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون، الحق من ربك فلا تكونن من الممترين) وهم يعلمون، الحق من ربك فلا تكونن من الممترين) إالبقرة: ١٤٦ - ١٤٧] وقوله: (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً) الآية [النمل: ١٤] وقوله: (وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله) الآية [الأنعام: ١١٦].

فإذا عرفت هذه الآيات المحكمات، كما فسرها النبي على لعدي بن حاتم، من أن طاعة الأحبار والرهبان من دون الله، عبادة لهم؛ وعرفت حال كثير من الناس، وما يأمرون به، وما يدعون إليه، وتأملت كلام الله، تبين لك الهدى من الضلال.